الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
كتلة الخط الوطني السيادي

باردو في 2023-06-21

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون 35 لسنة 2016 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي المؤرخ في 25 أفريل 2016

2023/06

واردات عدد .....
21 جوان 2023
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب

يمثل الاقتراض الخارجي و الداخلي أحد موارد ميزانية الدولة لسد العجز السنوي وتوفير موارد تمويل غير ذاتية لمواجهة نفقات الدولة المختلفة و ذلك لضعف الموارد الذاتية الجبائية و غير الجبائية و عدم تغطية النفقات الضرورية و تمكين الدولة من الإيفاء بالتزاماتها تجاه كل المتعاملين معها من أجراء و مسدي خدمات و دائنين علاوة على نفقات التسيير العادي للمصالح و نفقات التنمية و توفير الموارد الأساسية الاستهلاكية و غيرها.... يمثل الاقتراض من السوق الداخلية في الحد الذي توفره إمكانياتها احد موارد الاقتراض من ناحية و يمثل حلا للحفاظ على توازن مديونية الدولة وهيكلتها بين الداخلي و الخارجي حيث أن مستوى الدين بالعملة الأجنبية يرتفع آليا كلما شهد الدينار التونسي تراجعا في القيمة أمام العملات الرئيسة وأساسا الدولار واليورو و هو ما يمثل أعباء إضافية تتحملها المجموعة الوطنية وميزانية الدولة و تحد من فرص التنمية و تحسين الأوضاع العامة في البلاد في حين أن الاقتراض الداخلي بالدينار التونسي يحافظ على مستواه طيلة مدة القرض و نظرا إلى ضعف الموارد الذاتية و تفاقم الأزمة الاقتصادية دأبت الدولة التونسية على اللجوء إلى لاقتراض الداخلي و الخارجي بشكل سنوي مكثف خاصة بعد 2011 و هو ما ضاعف من أعباء المديونية و خدمة الدين خاصة في إطار التعامل مع صندوق النقد الدولي كأحد الجهات المانحة و الاستجابة لتوصياته سنت الدولة التونسية سنة 2016 القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 والمتعلق بالنظام الأساسي للبنك المركزي والذي تضمن في الفقرة الرابعة من الفصل 25 منه ما يلي

2023/06

2023/06.

واردات عاجلة .....
21 جوان 2023
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
كتلة الخط الوطني السيادي

باردو في

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون 35 لسنة 2016والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي المؤرخ في 25 أفريل 2016

"لا يمكن للبنك المركزي أن يمنح لفائدة الخزينة العامة للدولة تسهيلات في شكل كشوفات أو قروض أو أن يقتني بصفة مباشرة سندات تصدرها الدولة" و هو ما يعني أن عمليات الاقتراض الداخلي تكون عبر آلية إعادة التمويل من البنوك التي تتمول بدورها من البنك المركزي التونسي الذي منع بمفعول هذا القانون من تمويل ميزانية الدولة بأي شكل من الأشكال و كان من نتيجة هذا الإجراء - ارتفاع أعباء المديونية على ميزانية الدولة باعتبار أن البنوك توظف أعباء إضافية عالية على الدولة في عملية إعادة التمويل -كلما ارتفعت نسبة الفائدة المديرية كلما ارتفعت أعباء المديونية الداخلية لان النسب التي توظفها البنوك ترتفع بدورها إلى جانب تخلي البنوك عن دورها الأساسي في تمويل الاقتصاد و الاكتفاء بتوفير موارد إعادة التمويل للميزانية وهو ما مكن البنوك من تسجيل أرباح طائلة في الوقت الذي تعيش فيه البلاد على وقع أزمة اقتصادية و مالية متفاقمة و حادة علما و أن بعض البنوك تحول أرباحها إلى الخارج في حدود ما يسمح به القانون...

يندرج مقترح القانون في تعديل الفقرة الرابعة من قانون 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 افريل 2016 بما يسمح للبنك المركزي التونسي بتقديم تمويلات مباشرة لميزانية الدولة وفق ضوابط وشروط حددها المقترح و تماشيا مع التجارب المقارنة للبنوك المركزية في الدول الأخرى مثل المغرب و مصر و غيرها و التي تسمح نظمها الأساسية بتمويل ميزانية الدولة في حدود مضبوطة و بشروط محددة..

2023/06

2023/06.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
كتلة الخط الوطني السيادي

باردو في

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون 35 لسنة 2016والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي المؤرخ في 25 أفريل 2016

مقترح القانون

العنوان

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي

الفصل 1

يلغى الفصل 10 ويعوض بالفصل 10جديد

الفصل 10 (جديد)

1/ للبنك المركزي في إطار ضبط وتنفيذ السياسة النقدية وحسب الشروط والطرق التي يضبطها مجلس الإدارة أن يشتري من البنوك ومن الخزينة العامة للدولة أو أن يشتري منها مع التعهّد بإعادة بيع السندات العمومية القابلة للتداول وكل دين أو سند على المؤسسات وعلى الأشخاص الطبيعيين طبقا لقائمة يضبطها المجلس لهذا الغرض.

- ينجز كل عملية مُقايضة بالعملة لأغراض تتعلّق بالسياسة النقدية.

- يصدر سندات دين على السوق النقدية لفائدة المُتدخلين على هذه السوق وإعادة شرائها، ولا تخضع هذه الإصدارات للأحكام التشريعية المُتعلقة بدعوة العموم إلى الادخار.

2/ للبنك المركزي أن يُعيد بيع السندات والديون التي سبق له اقتناءها دون تظهير.

2023/06

2023/06.

الفصل2

تلغى الفقرة الرابعة من الفصل 25 من القانون وتعوض بالتالي

يتولّى البنك المركزي بناء على طلب من الحكومة وبمصادقة مجلس نواب الشعب أن يقوم بتغطية العجز الموسمي في الميزانية العامة دون أن تتجاوز قيمة هذا التمويل خمسة بالمائة من الناتج المحلي أو عشرين بالمائة من معدّل إيرادات الميزانية في السنوات الثلاث السابقة. وتكون مدّة هذا التمويل ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لمُدد أخرى مُماثلة على أن يُسدّد بالكامل خلال اثنى عشر شهرا من تاريخ تقديمه. وتُحدّد الشروط الخاصة بهذا التمويل بالاتفاق بين البنك المركزي ووزارة المالية على أساس نسبة الفائدة الأساسية بالسوق المالية.

2023/06.
واردات عدد .....
21 جوان 2023
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

الفصل3

يلغى الفصل 46 من القانون ويعوض بالفصل 46 جديد

الفصل 46 جديد

يعين رئيس الجمهورية محافظ البنك المركزي وفق مقتضيات الفصل 106 من الدستور لمدة ست سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ويتم اختياره من ضمن الشخصيات المشهود بكفاءتها في المجالات الاقتصادية والنقدية والمالية.

يمكن إعفاء المحافظ قبل نهاية المدة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذا الفصل بأمر رئاسي يتضمن تعيين محافظ جديد

2023/06.
واردات عدد .....
21 جوان 2023
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2023/06.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
كتلة الخط الوطني السيادي

باردو في

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون 35 لسنة 2016والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي المؤرخ في 25 أفريل 2016

إمضاءات أصحاب المقترح

ع/ر	الاسم واللقب	ب ت و	الإمضاء
1	يوسف طرشون	05638935	
2	عبد الرزاق عويدات	00879944	
3	عبد السلام الحروني	05780243	
4	مسعود فرة	03570930	
5	ياس غزاري	08032065	
6	أحمد سعيداني	08994994	
7	بثينة الغانمي	02295289	
8	رضا دلاعي	02242413	
9	محمد علي	03146441	
10	بوبكر بن خديجة	03399984	
11	الطاهر بن منصور	03398453	
12	شامر المزغوني	03368700	
13	رحمة السالمي	07514659	
14	بدر الدين قسومي	04370982	
15			

2023/06.